

ملخص التطورات الاقتصادية المحلية والنفطية

أغسطس 2202

بعض تطورات بيئة الاقتصاد العالمي

- تتوقع أوبك، حسب توقعات الشهر السابق أغسطس، أن ينمو الاقتصاد العالمي، لعام 2022، عند (3.1%)، مع توقع انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني، لنفس العام أيضاً، ليصل إلى (-6%).
- كما شهد أكبر اقتصاد، الولايات المتحدة الأمريكية، انخفاضاً بمعدل النمو الحقيقي، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2022، بحوالي (-) 0.6%. وهو ثاني انخفاض بعد انخفاض الربع الأول، أيضاً، والبالغ (-1.6%). الأمر الذي يوحي ببداية دخول الاقتصاد بمرحلة الكساد. ورافق ذلك ارتفاع معدل البطالة، في الولايات المتحدة، في أغسطس 2022، ليصل إلى (3.7%)، بعدما وصل إلى (3.5%) في الشهر السابق. أما معدل التضخم، في أغسطس 2022، على أساس سنوي، فقد وصل إلى (8.3%)، مقارنة مع (3.5%)، في شهر يوليو السابق. الأمر الذي يمهد الطريق لمزيد من الرفع في أسعار الفائدة، من قبل الاحتياطي الفيدرالي، الأسبوع القادم، لكبح التضخم.
- وفي منطقة اليورو، وصل معدل النمو (4.1%)، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2022، مقارنة مع (5.4%) في الربع الأول. في حين انخفض معدل البطالة، في يوليو 2022، ليصل إلى (6.7%)، مقارنة مع (6.6%) في الشهر السابق. مع ارتفاع معدل التضخم بالمنطقة، ليصل إلى (9.1%) في أغسطس 2022، مقارنة مع (8.9%) في الشهر السابق. وهي مؤشرات غير مشجعة، ماعدا انخفاض معدل البطالة.
- وفقاً للمنظمة العالمية للزراعة والأغذية (FAO)، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأغذية، عالمياً، في أغسطس 2022، وبمتوسط (138) نقطة، ولفترة خمسة أشهر متصلة. وبانخفاض (2.7) نقطة عن شهر يوليو السابق. ورغم هذا الانخفاض، لا زال الرقم أعلى من مستواه في العام الماضي بحوالي (10.1) نقطة. ويعكس الانخفاض، النجاح النسبي لجهود إعادة تصدير الأغذية، لاسيما من أوكرانيا، وروسيا، بوساطة تركية.
- اعتماداً على توقعات "معهد التمويل الدولي"، واشنطن، فإنه في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي، فقد شهدت أسعار السلع انخفاضاً في الأشهر الأخيرة. ويتوقع المعهد أن تنخفض أسعار السلع الغذائية، عام 2023، بحوالي (11%) بفعل تحسن العرض. ونفس الاتجاه بالنسبة للمعادن الأساسية، التي ستشهد انخفاضاً، عام 2023، بحدود (14%) بسبب تباطؤ النمو العالمي، خاصة في الصين. مع توقع انتعاش أسعار الألمنيوم والنحاس، بسبب الاتجاه نحو الطاقة المتجددة، المستخدمة للمزيد من "أشباه الموصلات Semi-Conductor"، المستهلكة، بكثافة، لهذين المعدنين.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

التطورات النقدية:

- وفقاً لآخر إحصاءات المؤشرات النقدية لشهر يوليو 2022 حقق العرض النقدي نمواً شهرياً بلغ (0.1%) عن شهر يونيو السابق. وهو نمو متواضع، بقدر تعلق الأمر بالتأثير على معدل التضخم.
 - في حين ارتفع معدل نمو التسهيلات الائتمانية، الشهري، بحوالي (0.28%). وهو نمو إيجابي في مجال التأثير على الاستهلاك الخاص، كمصدر ثاني للنمو، بعد الصادرات النفطية، وفي مجال تعزيز تمويل القطاع الخاص.
 - أما الودائع الخاصة بالدينار، في الجهاز المصرفي الكويتي، فقد نمت شهرياً، بنحو (0.29%). في حين نمت الودائع الحكومية بمعدل بلغ (0.62%). وكلا المعدلين يشيران إلى زيادة الودائع الخاصة والعامة المتاحة للتمويل، وإلى توقف السحب من الودائع الحكومية، لصالح المزيد من الودائع.
 - أما الإحتياطيات الرسمية، فقد حققت نمواً شهرياً بلغ (0.28%). وتركز هذا النمو في مكون "العملة والودائع الأجنبية بالخارج"، فقط (والذي حقق نمو بطبيعة الحال 0.28%).
- السوق العقاري:

وفقاً لتقرير بيت التمويل العقاري "بيتك" حققت التداولات العقارية، خلال النصف الأول من العام الجاري 2022، ما يعادل (2.2) مليار دينار، وهو أعلى قيمة تداول منذ عام 2014، ويمثل نمواً بحوالي (5%) عن النصف السابق، و(95) على أساس سنوي.

ويعزى هذا الارتفاع في التداول إلى ارتفاع تداولات العقار التجاري، ثم الاستثماري، مع تراجع العقار السكني.

حيث وصل التداول العقاري التجاري، في النصف الأول من 2022، إلى (390) مليون دينار (أكبر من القيمة المناظرة في النصف الأول من 2021 بحوالي أربعة أضعاف). مع ارتفاع التداولات العقارية الاستثمارية، في النصف الأول من عام 2022، إلى (588) مليون دينار، وبارتفاع بلغ حوالي (29%) عن النصف السابق. مع انخفاض التداول العقاري السكني، في النصف الأول من 2022، بحوالي مليار دينار (25% أقل من النصف السابق).

معدل التضخم:

- وصل آخر معدل تضخم منشور لدولة الكويت، في يوليو 2022، إلى (4.24%)، على أساس سنوي، وإلى (0.08%)، على أساس شهري. متركزا، على أساس المجموعات السلعية والخدمات، على أساس سنوي، في "التعليم" (19.05%)، و "الأغذية والمشروبات" (7.75%)، و "الكساء

وملبوسات القدم" (5.69%)، و "النقل" (4.30%).

مؤشر السوق الأول بحوالي (-0.10%) في نهاية أغسطس مقارنة بالشهر السابق، ونفس الاتجاه في حالة مؤشر السوق الرئيسي (-0.12%)، ومؤشر البورصة العام (-0.10%)، ومؤشر رئيسي 50 (-0.78%).

وعلى المستوى القطاعي، ارتفعت مؤشرات (7) قطاعات (من مجموع 13 قطاع)، وهم: الطاقة، والتأمين، والعقار، والأقل نموا قطاع البنوك. أما أهم القطاعات التي شهدت انخفاضا في نمو المؤشرات 6 قطاعات، فهي: قطاع التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والقطاع الصناعي، والأكثر انخفاضا قطاع الخدمات الاستهلاكية.

واعتمادا على (حجم) التداول، حقق قطاع "الخدمات المالية" المركز الأول، خلال شهر أغسطس 2022، وبنمو بلغ (36%) من اجمالي حجم التداول مقارنة مع الشهر السابق. ثم قطاع "الخدمات الاستهلاكية"، بنمو (25.1%). وفي المقام الثالث قطاع "البنوك"، وبنمو (18.2%).

ثانيا: التطورات النفطية:

أعلن الاجتماع الوزاري الثاني والثلاثون لأوبك، في 5 سبتمبر 2022، قراره بخفض الإنتاج النفطي، بدء من أكتوبر القادم، بنحو (100) ألف برميل / يوم، وذلك بعد أثر الإيرادات من السيولة بسبب تطورات السوق النفطي مؤخرا، على أن يستمر بإعادة التقييم كلما لزم الأمر. علما بأن حصة دولة الكويت، وفقا لجدول

وبالمقارنة مع معدلات التضخم المتاحة، لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لشهر يوليو 2022، يلاحظ أن أعلى معدل تضخم، هو في إمارة دبي، حوالي (7.1%)، حسب تقديرات الأجهزة المحلية، المشار إليها من قبل "بلومبرغ Bloomberg". مع معدل تضخم في البحرين، لنفس الشهر، بلغ (3.9%)، وفي السعودية (2.7%)، وفي قطر، لشهر يونيو، (5.41%)، وعمان (غير متوفر). وعليه، فإن معدل التضخم بدولة الكويت، خلال يوليو 2022، يأتي في المقام الثالث، بعد دبي، وقطر.

سوق الأوراق المالية:

عكس الانتعاش الذي شهدته البورصة خلال شهر يوليو 2022، واستمرار لعدة أشهر سابقة، تعرض الأداء في شهر أغسطس الى انخفاض بسبب جني الارباح (على أسهمي الأول، والرئيسي). بالإضافة الى ان البلد شهد خلال الشهر الماضي تطورات سياسية تمثلت في حلّ مجلس الأمة، الأمر الذي خلق حالة من الترقب للأوضاع الإستثمارية.

ولقد ترتب على هذه التطورات السلبية، انخفاض القيمة السوقية، خلال أغسطس، بحوالي (51.7) مليون دينار، وتصل الى حوالي (45.7) مليار دينار (بنحو 0.11% عن شهر يوليو السابق).

كما انعكست التطورات السلبية على قيم مؤشرات البورصة الأربعة. فقد انخفض

ارتفاع الواردات النفطية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدء من مايو 2022.

ارتفاع المخزون النفطي التجاري، لمنظمة التعاون الاقتصادي، خلال يوليو 2022، ليصل الى (2,699) مليون برميل، وبارتفاع (18.1) مليون برميل عن شهر يونيو السابق. ونفس اتجاه الارتفاع في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، خلال أغسطس من العام الجاري. ليصل المخزون الى (1,225) مليون برميل، وبارتفاع (16.2) مليون برميل عن شهر يوليو السابق.

وفي حالة دولة الكويت، وصل الإنتاج من النفط الخام، في أغسطس 2022، الى حوالي (2.810) مليون برميل / يوم، وبارتفاع (37) ألف برميل / يوم عن شهر يوليو السابق، مقارنة بارتفاع بلغ (160) ألف برميل / يوم في حالة المملكة العربية السعودية، وبارتفاع (618) ألف برميل / يوم، على مستوى أوبك، خلال نفس الفترة.

أما تطورات سعر برميل النفط الكويتي المصدر، فقد وصل المتوسط، لشهر أغسطس 2022، الى (103.82) دولار / برميل، وبانخفاض (-5.37) دولار / برميل عن شهر يوليو السابق.

وهناك توقعات بارتفاع أسعار النفط بحلول فصل الشتاء، والحصار على الاقتصاد الروسي. إلا أن توقعات تباطق نمو الاقتصاد الدولي، المشار إليها أعلاه، خلال ما تبقى من العام الجاري، بفعل التطورات السياسية الدولية، (قد) تساهم

الإنتاج النفطي المرفق مع إعلان الاجتماع الوزاري، ستبلغ في أكتوبر 2022، نحو (2.811) مليون برميل / يوم. وتمثل حوالي (10.5%) من إجمالي دول أوبك العشر، وتمثل حوالي (6.4%) من إجمالي إنتاج دول أوبك +.

وصلت تقدير الطلب العالمي على النفط لعام 2022، حسب تقرير أوبك لشهر سبتمبر من العام الجاري، الى (100.3) مليون برميل / يوم، وبدون تغير عن تقدير الشهر السابق. ويرتفع عن طلب عام 2021 بحوالي (3.1) مليون برميل / يوم.

أما تقدير العرض العالمي من الدول غير الأعضاء في أوبك، لعام 2022، فقد كان في حدود (65.78) مليون برميل / يوم، مرتفعا عن العرض المناظر لعام 2021، بنحو (2.11) مليون برميل / يوم. بالإضافة الى الإنتاج المتوقع لعام 2022 من الغاز الطبيعي المسال (5.4) مليون برميل / يوم.

وبذلك يكون ميزان العرض والطلب، المتوقع لعام 2022، هو كالتالي: الطلب العالمي 100.3 مليون برميل / يوم = العرض العالمي، مقرب، 65.9 مليون برميل / يوم + 78 الإنتاج من الغاز الطبيعي المسال 5.4 مليون برميل / يوم + عرض دول أوبك، مقرب، (29) مليون برميل / يوم.

انخفاض الواردات النفطية الأمريكية، خلال أغسطس 2022، والصينية، خلال يوليو، مع انتعاش الواردات النفطية الهندية، واليابانية، خلال يوليو. مع

في الضغط على أسعار النفط بالإتجاه
التنازلي.

- وشهد التغير في عدد الحفارات النفطية والغازية، خلال أغسطس 2022، ارتفاع بلغ، على المستوى العالمي، حوالي (30+) حفارة، منها (34+) في البلدان غير الأعضاء في أوبك (تركزت في كندا، (12+ حفارة)، و (4-) في بلدان أوبك (تركز الانخفاض في السعودية، -4، والارتفاع في الإمارات +2، مع انخفاض 1- في الكويت، ونيجيريا).